الخلاصة

تسلم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بضرورة النهوض بقدرتها على التصدي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد ناقش هذا الكتيب ما يلي:

- المفاهيم الرئيسية المتعلقة بالإطار القانوني للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- أهمية الدور الذي تقوم به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في حماية وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- الأسس التي تقوم عليها الاستراتيجيات الفعالة لعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد توصل المجتمع الدولي إلى توافق للآراء بشأن المفاهيم الرئيسية المتعلقة بالإطار القانوني للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

- جميع حقوق الإنسان – المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية – غير قابلة للتجزئة ومترابطة؛
- يعترف القانون الدولي لحقوق الإنسان بأكمله، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإلى حد ما معظم النظم القانونية الداخلية، اعترافاً كاملاً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- تلتزم الدول بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بضمان الإعمال الكامل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولكن يجوز لها أن تقوم بذلك بشكل تدريجي. بيد أن على كل دولة التزام مباشر بأن "تتخذ خطوات" تجاه تحقيق الإعمال التدريجي للحقوق "بأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة"، وبالحماية من التمييز؛
- على الدول أيضاً التزام عام باحترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمايتها والوفاء بها؛
- على الدول حد أدنى من الالتزام الجوهري بضمان الوفاء المباشر، على أقل تقدير، بالمستويات الأساسية لكل حق من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- هناك قبول دولي متزايد لأهلية التقاضي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك لوجود سبل انتصاف فعالة، كما يتضح ذلك من اعتياد المحاكم الوطنية في دول كثيرة على النظر في المسائل المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- تشكل الإجراءات التراجعية للدول انتهاكات للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا سيما إذا اتخذت بصورة متعمدة أو مع العلم بطبيعتها أو لم تتخذ، بعد اكتشافها، الإجراءات اللازمة لتصحيحها.

ويعتمد الدور الهام الذي تقوم به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على عدة مقدمات:

- انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول جميعها، إلى حد ما على الأقل؛
- الـــتزام كـــل دولة باتخاذ المزيد من الإجراءات الرامية إلى تعزيز إنفاذ وتنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- الـــتزام كل دولة بوجود منظمة وطنية مستقلة وفعالة لحقوق الإنسان فيها، يتم إنشاؤها وتمارس عملها وفقاً للمعايير القياسية الدنيا الدولية؛
- الالتزام، من أجل معالجة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بصورة فعالة وبمصداقية، بأن تكون المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مستقلة وقابلة للمساءلة وتعددية في عضويتها وموظفيها، وبأن تتمتع بولاية واسعة النطاق ومحددة بدقة، وسلطات ومهام مناسبة، وموارد ملائمة، وأعضاء وموظفـــين أكفاء يسعون إلى العمل بالتعاون مع المنظمات والأفراد الذين يتفقون معهم في الرأي عند الاضطلاع بالمسؤوليات التي تقع على عاتقهم؛
- وفقاً للتعليق العام رقم ١٠ الذي اعتمدته لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تؤدي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان "دوراً قد يكون حاسم الأهمية في تعزيز كافة حقوق الإنسان وضمان عدم قابليتها للتجزئة وترابطها".

وتتطلـــب المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي تعمل في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نهجاً استراتيجياً إذا أرادت أن تكون فعالة.

- يمكن للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن تدمج الأعمال التي تقوم بها في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إجراءاتها وممارساتها التنظيمية عن طريق التخطيط الاستراتيجي والتقييم والأنشـــطة الأخرى المنبثقة من المهام الموكولة إليها مثل التحقيق والرصد والترويج. وقد يساعد إدمـــاج التدريب في الأقسام والمهام النظامية المختلفة على تعزيز نهج متعدد التخصصات لمعالجة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- ينـــبغي أن تفهم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الالتزامات التي تقع على عاتق الدولة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فهماً شاملاً للمساعدة في تحديد الحقوق وضمان الامتثال للالـــتزامات. وســـتواجه المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تحدياً كبيراً للتوصل إلى طرق لمساءلة الفعالـــيات من غير الدول عن الانتهاكات التي تقع للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري أن يكون لدى المؤسسة الوطنية الاختصاص والرغبة في معالجة الشكاوى المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تدخل في نطاق ولايتها كما يلزم تزويدها بالمهارات والموارد اللازمة للاضطلاع بالأنشطة المتعلقة بالرصد والترويج؛
- قد تنظر المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في تشجيع أو حتى في وضع خطط عمل وطنية للإعمال الكـــامل لـــلحقوق الاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية. وقد تشمل هذه الخطط التصديق على المعـــاهدات ذات الصـــلة، وعمليات تقديم التقارير، وتدابير لضمان اتساق القوانين الوطنية مع الالتزامات الدولية، والتعليم وبرامج التوعية والتدريب. وينبغي أن تحدد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان المجتمعات التي تكون حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عرضة للانتهاك أو المعرضة للخطر، ومعالم يمكن استخدامها لقياس الاتجاه، والأداء المستهدف؛

- عند تعبئة طاقات وموارد الآخرين، يمكن أن تؤدي المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان دوراً حفازاً في توفير الأوضاع التي تؤدي إلى تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمايتها والتمتع بها بنجاح. وسيكون الربط الشبكي بين المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والمنظمات الحكومية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي والتعاون معها ضرورياً لدعم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

- قد تحدد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان شركاء محتملين وقد تعزز أو تنسق أيضاً الائتلاف بين المنظمات المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويمكن للمؤسسة أن تستخدم الآليات التابعة للأمم المتحدة والآليات الدولية الأخرى بالاشتراك مع هؤلاء الشركاء وتلك المنظمات. ويمكن أن توفر المؤسسة الوطنية دعماً عاماً وسياسياً أكثر قوة للمبادرات الرامية إلى معالجة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد يشمل الشركاء المحتملون الوزارات التي تضطلع بأعمال ذات صلة مثل وزارتي التعليم والصحة، ومؤسسات عامة مثل المستشفيات ومجالس إدارات المدارس، واللجان القانونية الوطنية، ونقابات المحامين، ومنظمات المجتمع المدني، والهيئات المحلية، والمنظمات غير الحكومية وعلى وجه الخصوص الفئات الضعيفة مثل الفقراء، والأطفال، والنساء، واللاجئين، والشعوب الأصلية؛

- هناك مؤسسات ديمقراطية أخرى مسؤولة عن حماية وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تقوم بدور هام في هذا المجال مثل الحكومات، والسلطات التشريعية، والقضاء، والشرطة، والجيش، ومنظمات المجتمع المدني، والشركات الخاصة، والأفراد؛

- يمكن أن تدافع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عن تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الصعيدين المحلي والدولي:

  - على الصعيد الوطني، يمكن أن تنفذ المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان برامج تعليمية وحملات إعلامية منتظمة، وأن تفحص القوانين ومشاريع القوانين القائمة وتقترح تعديلات وقوانين جديدة، وتسدي المشورة التقنية، وتحدد معالم قياسية وأهداف وطنية ومحلية يمكن استخدامها لقياس مدى إعمال الحقوق، وإجراء بحوث وتحقيقات، ورصد الامتثال، والتحقيق في شكاوى معينة، وتقديم تقارير إلى السلطات العامة والمجتمع المدني؛

  - على الصعيد الدولي، يمكن أن تقدم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الدعم لمبادرات مختلفة مثل المبادرة الخاصة باعتماد بروتوكول اختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتمكين الأفراد من تقديم الشكاوى المتعلقة بانتهاك العهد، ويمكنها أيضاً أن تقدم معلومات أو "تقارير موازية" للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشأن تنفيذ العهد؛

- قد تساعد مشاركة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في التدريب على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واضطلاعها بنفسها بهذا التدريب على زيادة تطوير معارف ومهارات أعضائها وموظفيها فضلاً عن المجموعات الخارجية والأفراد. وقد يؤدي التدريب على المستوى الوطني مثلاً إلى تدريب مدربين آخرين، وتشجيع العمل المشترك بين منظمات ومؤسسات مختلفة، والسماح بظهور منظور وطني، وتعزيز إدماج منظور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في

الخطط والمبادرات الوطنية والمحلية للهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية على حد سواء. وقد يـــؤدي التدريب على المستوى المحلي إلى توسيع معارف ومهارات المنظمات الشعبية والمجموعات المهمشة والأفراد المهمشين. وفي نفس الوقت، لا يزال التدريب على المستوى الإقليمي بين البلدان المجاورة هاماً لتعزيز الشراكات وتقاسم الخبرات المكتسبة مع الآخرين.

كان الهدف من هذا الكتيب هو مساعدة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتشجيعها في الأعمال التي تضـــطلع بها للتحقيق في انتهاكات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ورصد أداء الالتزامات المتعلقة بهذه الحقـــوق وتعزيـــزها، والسعي إلى زيادة فعالية عملها لتمكين الناس كافة من التمتع بجميع حقوق الإنسان التي يستحقونها تمتعاً كاملاً.